

Distr.
LIMITEDTD/B/54/L.3
3 October 2007ARABIC
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الرابعة والخمسون

جنيف، ١-١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية
عن أعمال دورته الرابعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف في الفترة من

١ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

المقرر: السيد محمد علي زاريه زاره (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

الصفحة

٢	 مقدمة
٢	 أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية
٢	 ثانياً - ملخص الرئيس
٢	 ألف - البيانات الافتتاحية
٣	 باء - الجزء الرفيع المستوى: العولة والتنمية الشاملة
٥	 ثالثاً - المسائل الإجرائية والمسائل المتصلة بها
٥	 ألف - افتتاح الدورة
٥	 باء - العضو الجديد في المجلس
٥	 جيم - انتخاب أعضاء المكتب
٦	 دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

المرفقان

٧	 الأول - جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية
٩	 الثاني - الحضور

مقدمة

١- عقدت الدورة الرابعة والخمسون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ٢ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وعقد المجلس خلال الدورة xx جلسة/جلسات عامة، هي الجلسات ١٠٠٥ إلى xxx.

أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

[يُدرج النص فيما بعد]

ثانياً - ملخص الرئيس^(١)

ألف - البيانات الافتتاحية

٢- قال كثيرون من أعضاء وفود البلدان النامية إن بلدانهم قد شهدت مؤخراً معدلات نمو مرتفعة نسبياً. غير أن الكثير منها، بما فيها أقل البلدان نمواً، ما زالت تواجه تحديات رئيسية إذا ما أريد لها مواصلة خطى التنمية واطرادها، نظراً لارتفاع أسعار السلع الأساسية. وأعرب العديد من أعضاء الوفود عن أملهم في أن ينهض الأونكتاد بدور رائد في العمل على إرساء بنية اقتصادية دولية جديدة وإنمائية التوجه.

٣- وطلب عدد من أعضاء الوفود إلى الأونكتاد أن يظل في طليعة العاملين على تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف. وبيّنوا أن أقل البلدان نمواً هي أكثر البلدان تضرراً جراء التأخر في إنجاز جولة الدوحة من المفاوضات التجارية. وأعربت وفود شتى عن تقديرها للأونكتاد على ما يبذله من جهود في سبيل مساعدة البلدان المنتسبة حديثاً إلى عضوية منظمة التجارة العالمية في كل من المرحلتين السابقتين للانضمام واللاحقة له. وأكدوا وجوب أن تظل جولة الدوحة، جولة إنمائية وأن ما يُحرَز من تقدم صوب عقدها يجب ألا يكون على حساب الهواجس الإنمائية. وشدد العديد من مندوبي البلدان النامية على ما لتعزيز النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية من أهمية كسبيل لزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب ولمعالجة هواجس البلدان النامية.

٤- ورحب العديد من المندوبين بتقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٧، الذي يركز على التعاون الإقليمي، ليس فقط في مجال التجارة، بل أيضاً في السياسات الاقتصادية الكلية والتمويل والهيكل الأساسية والسياسات الصناعية. وقال متحدث نيابة عن إحدى المجموعات الإقليمية إن مجموعته متفقة على أن التقرير يقدم إسهاماً مفيداً في النقاش، إلا أنها لا تؤيد بالضرورة ما خلص إليه التقرير من نتائج. كما أعرب عدة مندوبين عن تقديرهم للأونكتاد على ما أصدره من منشورات أخرى جاءت حصيلة لما اضطلع به من بحوث وتحليلات، ومن بين تلك المنشورات تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٧، والتقرير المعنون التنمية الاقتصادية في أفريقيا، الصادر عام ٢٠٠٧،

(١) تُرد الصيغ الإلكترونية للبيانات التي أدلى بها أعضاء الوفود مدرجة في موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت بالشكل واللغة اللذين ترد بهما إلى أمانة الأونكتاد. للاطلاع على الخطابات، انظر الموقع www.unctad.org/meetings واختَر الهيئة الحكومية الدولية والدورة المطلوبتين، ثم اضغط على كلمة "البرنامج".

حيث إن من شأن هذه المنشورات أن تزود واضعي السياسات بتوجيهات هامة. غير أن أحد المندوبين حذر أنه ينبغي للأونكتاد أن يكون متنبهاً إزاء ترويج سياسات غير واقعية قد تترتب عليها آثار ضارة بالبلدان النامية، وأن ما يقدمه من دعم لمحاولات إعادة تشكيل النظام المالي العالمي لن يؤدي إلا إلى النيل من مصداقية الأونكتاد.

٥- وفيما يتعلق بدور الأونكتاد في التعاون التقني، أعرب كثير من أعضاء الوفود عن تقديرهم لما يضطلع به من أنشطة، من بينها الدورات التدريبية التي أقيمت عملاً بما جاء في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، لمساعدة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. ووجه المندوبون الأنظار إلى ما يقدمه الأونكتاد من إسهام في مساعدة البلدان النامية على تفهم المسائل الاقتصادية الدولية وتحسين مهارات مفاوضيهم التجاريين. وفي معرض حديث أحد المتكلمين نيابة عن إحدى المجموعات الإقليمية، أشاد بالأونكتاد على دراساته الاستعراضية لما تتضمنه من معلومات مفيدة، واقترح على الأونكتاد أن يعمل على تعزيز ما يضطلع به من أنشطة في مجال التعاون التقني، وذلك على سبيل المتابعة لتلك الأنشطة. وتحدث متكلم آخر نيابة عن مجموعة إقليمية أخرى، فأوصى بتوطيد الصلة بين أنشطة التعاون التقني من جهة وبين عمادَي الأونكتاد الآخرين: بناء القدرات، والبحث والتحليل، من الجهة الأخرى. كما أوصى بتعزيز دور الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً. وقال عضوا وفدين إن أنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية ينبغي الاضطلاع بها بتعاون وثيق مع ما أخذ ينشأ من جهات مانحة جديدة.

٦- ومعظم من تحدث من مندوبين أعربوا عن التزامهم بالعملية التحضيرية للدورة الثانية عشرة للأونكتاد. وأبرز بعضهم أهمية الوفاء بما سبق التعهد به من التزامات، كذلك المعقودة في توافق آراء ساو باولو وفي مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها الرئيسية. وأكد آخرون أن ما سيخرج به الأونكتاد في دورته الثانية عشرة من حصائل ينبغي أن تتعدى المرحلة المفاهيمية، بحيث تتم ترجمتها إلى إجراءات هادفة ومجدية. وقال أحد المندوبين إن وضع عملية إصلاح أمانة الأونكتاد موضع التنفيذ، على نحو ما أوصى به تقرير فريق الشخصيات البارزة^(٢)، هو أمر حيوي إذا ما أُريدَ للأونكتاد أن يضع المهام التي ستوكل إليه في إطار حصائل الدورة الثانية عشرة للأونكتاد موضع التنفيذ التام.

باء - الجزء الرفيع المستوى: العولمة والتنمية الشاملة

١- العولمة

٧- رحبت وفود عديدة بأن كثيراً من البلدان النامية - من بينها العديد من أقل البلدان نمواً ومن البلدان الأفريقية، التي كثيراً ما كان أداء نموها متقلباً في الماضي - ما برحت آخذة في النمو منذ عام ٢٠٠٠. بمعدلات أسرع كثيراً منها في أواخر التسعينات. ويبيّن أن الأهمية المتنامية لبلدان الجنوب قد تجلّت في الاقتصاد العالمي، وأنها

أخذة في إعادة تشكيل الجغرافيا الجديدة الآخذة في الظهور في التجارة الدولية. وعلى الرغم من هذه المنجزات، حذرت وفود عديدة من الشعور بالرضى بالوضع القائم في السياسات الإنمائية على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. فالتنمية الشاملة هي حتمية أخلاقية، وتتنوع أساس النمو العالمي وتوسيعه هما مطلبان ضروريان إذا ما أُريدَ للأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة ما يتعلق منها بالتقليل من الفقر، أن تتحقق. وإن قلة الموارد والقدرات الإنتاجية، وعدم القدرة على استغلال التكنولوجيا والاستفادة من المعارف، والافتقار إلى الهياكل الأساسية المناسبة، وعدم كفاية خدمات النقل والاتصال اللازمة للتواصل مع الاقتصاد العالمي، هي عوامل ما زالت تحول دون استفادة كثير من البلدان النامية من منافع العولمة.

٨- واسترعى العديد من الوفود الانتباه إلى ضرورة الحفاظ على حيّزٍ سياسيّ مُعيّن للبلدان النامية من أجل تمكينها من التصدي للأثر الاجتماعي للعولمة وتحسين نشر منافع النمو الاقتصادي إلى الشرائح المهمشة من سكانها. ومن ثم، ينبغي للعمل الدولي ألا يؤدي إلى تقليص هذا الحيز، وينبغي العمل، لدى وضع السياسات العامة، على تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان ذات المستويات الإنمائية المختلفة.

٩- إن تطور الأسعار تطوراً مؤقتاً في الأسواق الدولية للسلع الأساسية هو عامل رئيسي من العوامل التي تسهم في ما حدث مؤخراً من تحسينات في أداء النمو لدى البلدان النامية. غير أنه أُبدت هواجس فيما يتعلق باستدامة الارتفاع الراهن في أسعار السلع الأساسية استدامة طويلة الأجل وإزاء ما يترتب على شدة تقلب الأسعار من آثار ضارة. أما البلدان المتقدمة التي تُصدّر سلعاً أساسية زراعية وتقدم في الوقت ذاته إعانات للإنتاج المحلي، فتم حثها على إصلاح سياساتها الزراعية لئلا تعرّض الفرص التصديرية للبلدان النامية للخطر. وتم في هذا السياق تأكيد ضرورة إنجاز جولة الدوحة من المفاوضات التجارية بنجاح، مع مراعاة ما يساور البلدان النامية من هواجس فيما يتعلق بالتدابير المشوّهة للتجارة وبالحواجز غير التعريفية. كما أُشير إلى أن البلدان النامية لم تستفد جميعها من ارتفاع أسعار السلع الأساسية. فالبلدان النامية المستوردة الصافية للمواد الغذائية والبلدان النامية التي تعتمد على واردات الطاقة تواجه أعباء إضافية بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

٢- التنمية الشاملة

١٠- رأى أعضاء وفود عديدة أن توزيع منافع العولمة توزيعاً أكثر إنصافاً على الصعيد الوطني يقتضي من الدولة أن تؤثر هي بالأحداث بدلاً من أن تتأثر بها، وأن يكون توجهها توجهاً إنمائياً. وقالوا إن البلدان النامية، كيما تجعل التنمية أكثر شمولاً، ينبغي لها زيادة قدرة مؤسساتها على وضع السياسات (وعلى تنفيذها كذلك)، مع إيثار الفقراء. وأكد عدة مندوبين أن النمو المرتفع المعدلات والطويل الأجل لا يمكن أن يتحقق إلا بفعل قطاع خاص نشط. إلا أن للحكومات دوراً هاماً تنهض به في تشجيع المقاولات التجارية على الصعيد المحلي بانتهاج سياسات تفضي إلى تكوين القدرات الإنتاجية، ومن أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصاداتها.

١١- ورئي أن ما أُحرز من تقدم في عملية إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي لم يكن منتظماً، ولم يُعد بالنفع إلا على البعض من البلدان النامية، مستبعداً بعضها الآخر، بل ومهمشاً لها. وتم إبراز عوامل عديدة بإمكانها تعزيز الشمول الاقتصادي والاجتماعي ومساعدة البلدان النامية على الاندماج اندماجاً أكثر فعالية في الاقتصاد العالمي. فقد رُئي مثلاً أن الأثر الإنمائي لتغير المناخ يُعدُّ تحدياً وفرصة على السواء. وذُكر أن إمكانية الاستفادة من

التكنولوجيا النظيفة، واستغلال الطاقة المتجددة وتصديرها، هما من الأمور التي يمكن أن تساعد على التخفيف مما لتغير المناخ من أثر ضار يؤثر بالبلدان النامية. وإضافة إلى ذلك، فإن الهجرة الدولية للأيدي العاملة قد تعود بالنفع على البلدان المرسلّة لها والبلدان المستقبلية على السواء، نظراً لما يحوله العمال من مبالغ إلى بلدانهم ولما يُتخذ من إجراءات للتخفيف من القيود المفروضة على القوى العاملة.

٣- السبيل قدماً

١٢- اعتُبرت الدورة الثانية عشرة القادمة للأونكتاد، الذي يعقد دوراته كل أربع سنوات، فرصة مثالية لمواصلة المضي قدماً في مناقشة فرص وتحديات العولمة من أجل التنمية. غير أن تعزيز التنمية الشاملة، وكذلك السياسات والتدابير الرامية إلى استدامتها، يتطلب اتباع نهج جديد في معالجة شؤون الإدارة الاقتصادية العالمية، كما يتطلب من السياسات الوطنية أن تركز على جوانب جديدة. وأكد مندوبون آخرون ضرورة التركيز على إيجاد حلول تدرج في مجالات المهام المسندة إلى الأونكتاد، على أن تكون هذه الحلول جوهرية وعملية ومرتبة حسب أولوياتها.

[يُدرج النص فيما بعد]

ثالثاً - المسائل الإجرائية والمسائل المتصلة بها

ألف - افتتاح الدورة

١٣- افتتح السيد أرسين باليهوتا (أوغندا)، رئيس المجلس المنتهية مدة ولايته، الدورة الرابعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

باء - العضو الجديد في المجلس

١٤- وافق المجلس، في جلسته (الافتتاحية) ١٠٠٥، المعقودة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، على الطلب الذي قدمته إستونيا لأن تصبح العضو الحادي والخمسين بعد المائة من أعضاء مجلس التجارة والتنمية.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١(أ) من جدول الأعمال)

١٥- انتخب المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية، السيد بتكو دراغانوف (بلغاريا) رئيساً للمجلس في دورته الرابعة والخمسين.

١٦- وانتخب المجلس أيضاً، في جلسته العامة (الافتتاحية)، تسعة من نواب رئيسه العشرة، والمقرر. وكان أعضاء المكتب المنتخبون على النحو التالي:

الرئيس:

السيد بَكو دراغانوف (بلغاريا)

نواب الرئيس:

السيد ألبرتو دومونت (الأرجنتين)
السيدة ماييل غومس أوليفر (المكسيك)
السيد روجر جوليان منغا (الكونغو)
السيد محمد سعيد - دواله (جيبوتي)
السيد خوان أنطونيو مارتش (إسبانيا)
السيد فرانسيسكس فرّس (اليونان)
السيد يوري أفاناسييف (الاتحاد الروسي)
السيدة ليزا كارله (الولايات المتحدة الأمريكية)
السيد تشن جيانينغ (الصين)
[يُسمى نائب الرئيس العاشر فيما بعد]

المقرر:

السيد محمد علي زاريه زاره (جمهورية إيران الإسلامية)

دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

١٧ - أقرّ المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة الوارد في الوثيقة TD/B/54/1. كما ثبت السيد خوان أنطونيو مارتش (إسبانيا) رئيساً للجنة الأولى للدورة، المكلفة بالنظر في البند ٤ من جدول الأعمال المعنون "استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً". [وسيعلن لاحقاً اسم رئيس اللجنة الثانية للدورة المكلفة بالنظر في البند ٥ من جدول الأعمال المعنون "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: استصلاح حيز السياسات العامة: تعبئة الموارد المحلية، والدول الحريصة على التنمية".]

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية

١ - المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للمجلس

٢ - الجزء الرفيع المستوى: العولمة والتنمية الشاملة

٣ - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور التجارة والتنمية: التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

٤ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً:

(أ) تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٧: المعرفة والتعلم التكنولوجي والابتكار لأغراض التنمية

(ب) الأنشطة التنفيذية المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً: التقرير
المرحلي السادس

٥ - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: استصلاح حيز السياسات العامة: تعبئة الموارد المحلية والدول الحريضة على التنمية

٦ - استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، التي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

٧ - إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي:

إسهام الأونكتاد، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم
المتحدة، واستعراض التقدم المحرز في هذا التنفيذ، في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة

٨ - أنشطة التعاون التقني:

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد (تقرير الفرقة العاملة عن
دورتها التاسعة والأربعين)

(ب) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٩ - العملية التحضيرية لدورة المؤتمر الثانية عشرة:

- (أ) إنشاء اللجنة التحضيرية
- (ب) إقرار جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
- ١٠ - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الحادية عشرة للمؤتمر، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى، أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:
- (أ) تقرير عن شراكات الأونكتاد الحادي عشر الجامعة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة
- (ب) جلسة استماع للمجتمع المدني، وفقاً للفقرة ١١٧ من توافق آراء ساو باولو
- (ج) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورها الثامنة والأربعين المستأنفة
- ١١ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:
- (أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي الأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (فيينا، ٩-١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧)
- (ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الأربعين (جنيف، ٢٥-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧)
- ١٢ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
- (أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وما لهذه الدورات التدريبية من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠٠٨
- (ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس
- (ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
- (د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
- (هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٨
- (و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)
- (ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس
- ١٣ - مسائل أخرى
- ١٤ - اعتماد التقرير

المرفق الثاني

الحضور

[يُدرج النص فيما بعد]

— — — — —